



عليكم تتضمن كل التفاصيل والإحصائيات بشأن ما أنجزناه معاً،
فرقاً ومجموعةً نيابيةً، وأجهزةً برلمانيةً خلال النصف الأول من
الولاية التشريعية 2016-2021.

وقد استحضرتنا، وتمثلنا، في ممارسة مهامنا التشريعية
والرقابية والتمثيلية، وفي أعمال التقييم، مقتضيات روح الدستور،
وخطب جلالة الملك، محمد السادس، حفظه الله، بكل حمولاتها
الوطنية والإصلاحية والمتوجهة إلى المستقبل، الحريصة على ترسيخ
الممارسة الديمقراطية والبناء المؤسساتي وربط المسؤولية بالمحاسبة،
وإعطاء الديمقراطية جدوىً وبعداً اقتصادياً واجتماعياً.

إذ كان تفاعلنا تلقائياً، مسؤولاً وإرادياً مع الأحداث التي
عاشتها بلادنا ومع سياقنا المجتمعي والمؤسسي.

وتغطي مشاريع القوانين المصادق عليها المجلس خلال
النصف الأول من الولاية والتي بلغ عددها 150 مشروعاً منها
47 خلال الدورة الحالية، مجالات متعددة تم تعزيز حقوق
الإنسان والحريات وترسيخ دولة القانون وتكريس مبدأ فصل
السلط، خاصة من خلال قانون نقل اختصاصات السلطة
الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام لدى محكمة النقض
وبسن قواعد تنظيم رئاسة النيابة العامة وتيسير ولوج المواطنين
والمواطنين إلى القضاء الدستوري، وهو ما يتعزز بالمقتضيات التي
يتضمنها القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق
الإنسان.

وكان من أبرز مشاريع القوانين التي صادقنا عليها القانون
المتعلق بالخدمة العسكرية، بما يحتويه ويتوخاه من إرادة في تعزيز
روح المواطنة لدى الشباب، بالإضافة إلى عدة قوانين في مجال
الاقتصاد والاستثمار والخدمات، الاقتصاد الرقمي على سبيل
المثال إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار، ودعم المقاولات
الوطنية وتحسين مناخ الاستثمار.

محضر الجلسة السادسة والأربعين بعد المائة

(الجلسة الختامية لدورة أكتوبر 2018)

التاريخ: الأربعاء 7 جمادى الآخرة 1440 هـ (13 فبراير
2019).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية زوالاً والدقيقة
العاشرة.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لاختتام دورة أكتوبر من السنة
التشريعية الثالثة برسم الولاية التشريعية العاشرة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى آله وصحبه،

السيد وزيرين،

السيدات والسادة النواب،

نختتم اليوم أشغال دورة أكتوبر من السنة التشريعية الثالثة
برسم الولاية التشريعية العاشرة، ولنختتم بذلك النصف الأول من
الولاية، وهي محطة نعتبرها مناسبةً دستوريةً لجرد وتقييم حصيلة
أشغالنا، واستخلاص الدروس مما أنجزنا واستشراف آفاق العمل.

واسمحوا لي في البداية أن أوضح أنني لن أفصل في
استعراض حصيلة أشغال المجلس، إذ إن الكلمة الموسعة التي ستوزع



وتميز النصف الأول من الولاية التشريعية الحالية، بمؤشر دال آخر يتمثل، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك من قبل، في التوازن، وربما لأول مرة بين المهام والوظائف التشريعية والوظائف الرقابية للجان الدائمة، إذ بلغ عدد اجتماعات اللجان المختصة للتشريع 297 اجتماعاً مقابل 273 اجتماعاً خصصت للأعمال الرقابية ومساءلة أعضاء الحكومة ومسؤولي المؤسسات العمومية ومناقشة تقارير المهام الاستطلاعية. إنه تحول نوعي هام في ممارسة مهام ووظائف البرلمان، حيث يتجلى من كل ذلك مساهمة التحول العالمي في وظائف البرلمان نحو مراقبة ومساءلة السلطات التنفيذية وتقييم السياسات العمومية والإنفاق العمومي وآثار ذلك على المواطنين.

ومن أجل جعل الوظيفة الرقابية لمجلس النواب أكثر نجاعةً، ومنتجةً للأثر على المجتمع، سَحَرْنَا آليَةً جَرِدَ التَّعْهَدَاتِ الحُكُومِيَّةِ فِي الجلسات العامة للمجلس بِغَايَةِ تَتَبُّعِ ما تلتزم به الحكومة والحرص على تنفيذه. وقد بلغ عدد التعهدات المرصودة برسم النصف الأول من الولاية 266 تعهداً خلال 50 جلسة عمومية، راسلنا الحكومة بشأنها وتوصلت الرئاسة بـ 63 جواباً تضمنت التدابير الحكومية المتخذة تفعيلاً للتعهدات.

ولقد أثبتت هذه الآلية نجاعتها، مما يُحْفَظُنا على توسيعها لتشمل أشغال اللجان الدائمة، كما ينبغي، بالموازاة مع ذلك، في إطار ممارسة السلطة الرقابية للمجلس، تتبع تنفيذ التدابير المتخذة، وخاصة تتبع آثارها على علاقات الإدارة بالمجتمع وعلى أوضاع المواطنين.

ولئن كنا نسجل باعتزاز حصيلة المبادرة التشريعية للنواب متمثلة في مقترحات القوانين، وفي التعديلات التي تقدموا بها على مشاريع القوانين التي صادق عليها المجلس، متفاعلين على هذا النحو مع انشغالات المجتمع، فإننا نسجل تواضع ما تم التجاوب معه من مقترحات من جانب الحكومة، إذ إن نسبة المقترحات المصادق عليها لا تتجاوز 8 % أي 9 مقترحات من مجموع 116 مقترحة تقدم بها أعضاء المجلس منذ بداية الولاية. وينبغي أن نعمل معاً، في السلطتين التنفيذية والتشريعية على تطوير آليات للحسم في المبادرات التشريعية لأعضاء المجلس وإعمال المساطر الضرورية بشأنها.

وحرص المجلس على تطبيق مقتضيات المادة 152 من نظامه الداخلي، وقد عزز تفعيل هذا المقتضى دور المجلس في إثارة قضايا تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، حيث تم خلال النصف الأول من الولاية، توجيه 424 طلباً في إطار المادة المذكورة، برمج منها 86 طلباً.

وتفعيلاً لاختصاص المجلس في مجال تقييم السياسات العمومية، أنجز المجلس عملية التقييم الأولى برسم الولاية والتي تناولت كما نعلم جميعاً، الطرق في المناطق الجبلية ونحن بصدد إنجاز عملية التقييم الثانية التي تتمحور هذه السنة حول التعليم الأولي الذي لا تحفى أهميته في سياق النقاش الوطني حول إصلاح منظومة التربية والتكوين.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

وفي مؤشر على إعمال مفهوم برلمان القرب، أطلقت المجلس إحدى عشر مهمة استطلاعية، تم الانتهاء من اثنتين فيما توجد المهام الأخرى في الأطوار النهائية.



صورتها، مملكة رائدة للإصلاح في محيطها، قاعدة للاستقرار الإقليمي والدولي ونموذجاً في التنوع الثقافي والانفتاح.

وقد تأتت ذلك لمجلسنا بفضل العمل الجماعي والمشارك، وبفضل مؤسسة اشتغلنا من خلال المنتديات المنتظمة، وبفضل هيكله مجموعات الصداقة البرلمانية والشعب الوطنية في المنظمات المتعددة الأطراف، إذ وقعنا أكثر من 20 اتفاقية ومذكرة تفاهم مع برلمانات وطنية ومنظمات برلمانية متعددة الأطراف، وكذلك منظمات دولية.

ونهجت مؤسستنا سبل الإقناع والحوار وبناء الثقة المبنية على اختيارات السلم والدفاع والاعتدال والتوازن في العلاقات الدولية، وعن القضايا العادلة للشعوب وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني الذي يواجه ظلماً تاريخياً منذ ما يزيد عن 70 سنة.

وساهم مجلسنا بشكل حاسم في ترسيخ تقاليد دبلوماسية برلمانية دولية متخصصة في عدد من الإشكاليات الكبرى التي ترهنّ حال ومستقبل البشرية ومنها الاختلالات المناخية في إطار ما نسميه بالدبلوماسية المناخية، والهجرة العابرة للحدود، والنزوح والأمن الجماعي، والتهديدات الجيو-ستراتيجية الجديدة وفي مقدمتها الإرهاب والاتجار في البشر.

وقد أثرت المساهمة النوعية للدبلوماسية البرلمانية المغربية اعتماد وثائق مرجعية ذات قيمة جيدة، هي اليوم وثائق عمل في المنظمات البرلمانية الدولية، هاجسنا في ذلك تحقيق استدامة الأفكار وتيسير تتبع الملفات وجعل الرؤية المغربية لانشغالات المجموعة الدولية وللحلول المقترحة لها، حاضرة في النقاش الدولي المؤسساتي.

السادة الوزراء

الزميلات والزملاء

في مجال العلاقات الخارجية والدبلوماسية البرلمانية، شكلت عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي التي قادها بتبصر وحكمة جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، قوة دفع استراتيجي حاسمة للدبلوماسية البرلمانية ضمن الدبلوماسية الوطنية وأعطت زخماً جديداً للعمل البرلماني الوطني في القارة.

وأثمر العمل الجماعي الذي أنجزته مختلف أجهزة المجلس من مكتب ولجان دائمة وفرق ومجموعة نيابية ومجموعات صداقة وشعب برلمانية، نتائج جد هامة في واجهة العلاقات الخارجية والدبلوماسية البرلمانية خاصة في القارة الإفريقية إذ كان انضمام البرلمان المغربي إلى برلمان عموم إفريقيا حدثاً هاماً داخل هذه المؤسسة.

وقد حرصنا معاً، على الدفاع عن القضايا الحيوية لبلادنا وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية وفق الرؤية الدبلوماسية الوطنية التي يقودها جلالة الملك، محمد السادس، أعزه الله.

وحرصنا من جهة أخرى على تعزيز وتنويع علاقات المجلس الخارجية، إذ سجّلنا حضورنا النوعي والمؤثر في مختلف المناطق الجيو-سياسية، وفتحنا آفاق جديدة للحوار والتعاون البرلماني مع بلدان عديدة ومجموعات جيو-سياسية من قبيل منطقة البلقان وأمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى وجنوب شرق آسيا وأستراليا، مع مواصلة ترسيخ علاقتنا مع عمقنا الإفريقي وبلدان الاتحاد الأوروبي، ومع محيطنا المغاربي والعربي.

وقد فتحنا بذلك آفاق رحبة وواعدة حيث ساهمنا في ترسيخ علاقات بلادنا مع بلدان هذه المناطق وعرفنا بمشروعية مواقفنا، وساهمنا في حشد الدعم والتأييد لقضايا بلادنا وفي ترسيخ



وحرصنا في موضوع أعمالنا على أن نبني على مفهوم ومقاربة الترسيد، واقتراح الحلول، وهذا مرتبط سابق، فسواء تعلق الأمر بالمراقبة أو التقييم، حرصنا على استخلاص التوصيات التي نراها ضرورية، كمؤسسة تشريعية لتجويد السياسات والتدخلات العمومية.

أما المرتكز الثامن تقوية التواصل والتعريف بأنشطة المجلس، مع الحرص على أن يصبح التواصل قاعدة راسخة، وبهدف تشجيع وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية المهتمة بالعمل البرلماني، تم الشروع في اتخاذ التدابير العملية، بخصوص منح جائزة الصحافة البرلمانية تفعيلاً لمقتضيات النظام الداخلي.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

تفعيلاً لمقتضيات الدستور فيما يخص تلقي عرائض المواطنين والمواطنات الموجهة للمجلس وبعد أن شكلنا لجنة العرائض على مستوى مكتب المجلس، أعددنا النظام المعلوماتي الخاص بتلقي وتدبير هذه المبادرات المواطنية. ونعتنم هذه المناسبة لدعوة هيئات المجتمع المدني إلى تأطير مبادرات المواطنين والتعرف الدقيق على مساطر تفعيلها وإحالتها على المجلس. وسنبادر قريباً في إطار مشروع البرلمان المنفتح إلى تنظيم ورشات تواصل في هذا الباب مع هيئات المجتمع المدني المهتمة.

وبذات النَّفسِ الإصلاحِ، وَضَعْنَا واعتمدنا، معاً دليلاً مدونة السلوك والأخلاقيات البرلمانية يشرح مُرْتَكِزَاتِ وضوابط ومعايير السلوك البرلماني ومبادئه وأخلاقياته والآليات العملية لتنفيذ المدونة. وقد اسْتَرَشَدْنَا، بخطاب جلالة الملك محمد السادس، أعزه الله، في افتتاح دورة أكتوبر 2012 حين دعا البرلمانيين إلى "إيثار

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

اسمحوا لي أن أذكر بأهمية مرتكزات منهجية العمل التي اعتمدها جميعنا تَوْحِيّاً لإنجاز ما بَلَّغْنَاهُ. لَقَدْ كان اختيارنا الجماعي خلال سنتين من عمر الولاية التشريعية العاشرة أولاً العمل وفق منهجية الإِشْرَاقِ، والعمل الجماعي والتوافق والإصغاء. وقد توخينا معاً، وهذا مرتبط ثاني، تحقيق التخليق المؤسساتي والسياسي، وتكريس مصداقية العمل البرلماني، بما يُشكّل رافداً في مسار استرجاع وتكريس الثقة في السياسة وفي الفاعل السياسي. وبالطبع، فإن ذلك ما كان ليتحقق، ولا يمكنه، أن يتحقق، وهذا مرتبط ثالث، دون إنتاج جَيِّدٍ يُجَدِّثُ الأثر، المتوخى على حياة المواطنين والمواطنات.

أما المرتكز الرابع فقد تَمَثَّلَ في منهجية التعاون والتكامل بين مكونات المجلس وبين المجلس والسلطة التنفيذية، على أساس احترام الاختلاف في الرؤى والمقاربات والمنطلقات وفي التقييم، مما كان له، الأثر الإيجابي على جودة أعمالنا.

وقد استحضرننا في كل ذلك، وَرَهْنَا أشغالنا، وهذا مرتبط خامس، بأمر أساسي، هو مصلحة الوطن وتقدمه ونمائه وأمنه من جهة، ومن جهة أخرى ترسيخ الممارسة الديمقراطية ومراعاة التقاليد الديمقراطية، وجعلها منتجةً وديناميةً على طريق التأسيس لثقافة جديدة في الممارسة البرلمانية، نراها ضروريةً في الأفق الإصلاحية الجديد الذي فتحه دستور 2011 بكل مُحُولَاتِهِ التَّحْرُريةِ وبكل ما يَكْفُلُهُ من حقوق. ومن أجل ذلك قَيَّدْنَا أَنْفُسَنَا، وَأَلْزَمْنَا ذواتنا بمبدأ إجبارية النتائج وترسيدها والبناء عليها من أجل التقدم وفق منطق التراكم وهذا هو المرتكز السادس.



مجلس النواب، إذ لا فائدة من تقارير وتوصيات لا تُنتج الأثر في المرفق العام وأدائه وعلاقته بالمواطنين.

وفي إطار ذات الاختصاص واصلنا العمل المؤسساتي مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال طلب الاستشارة في عدد من المواضيع.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

من أجل تجويد أعمانا والوفاء بالتزاماتنا والنهوض بمهامنا، عملنا على فتح مجموع الأوراش التي وردت بشأنها مقتضيات في النظام الداخلي، ومنها إحداث المركز البرلماني للأبحاث والدراسات والقناة البرلمانية. وقد أحرزنا تقدماً كبيراً في عملية التأسيس، إذ اعتمدنا الإجراءات الخاصة بالمركز واعتمدنا الاختيار الأنسب بالنسبة للقناة البرلمانية، ونحن بصدد الترتيبات القانونية والمالية وغيرها من التدابير العملية.

وتتوخى مجموع الأوراش المنجزة والتدابير المتخذة ترسيخ الديمقراطية وتعزيز مكانة المؤسسة التشريعية وتجويد أدائها وإنتاجها وتكريس وزيادة انفتاحها وتواصلها مع المجتمع، على أن الهدف المشترك يظل هو تحقيق تقدم بلادنا وتعزيز موقعها الإقليمي والدولي، وجعل التنمية التي تحققها منتجة للأثر الإيجابي على حياة المواطنين وعلى حقوقهم، وفي الاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل بناتهم وأبنائهم.

في الختام أود أن أشكر السيد رئيس الحكومة وكافة أعضائها، على حسن تعاونهم وسمحوا لي أن أؤكد بكيفية خاصة على مساهمة السيد الوزير مصطفى الخلفي المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة، على كل ما قام به وعلى سجنه بكيفية منتظمة معنا، كما أتوجه بالشكر إلى

الصالح العام والتحلي بالمسؤولية والنزاهة والالتزام بالمشاركة الفعالة والفعالية في جميع أشغال البرلمان" وجعل هذا الأخير "فضاء للحوار البناء ومدرسةً للنخب السياسية بامتياز مستحضرين روح الدستور والنظام الداخلي في هذا الشأن.

وبذات الرؤية الإصلاحية، وفي إطار مسلسل التخليق فَعَلْنَا في إطار مكتب المجلس، وعلى أساس قرارٍ مشتركٍ مع رؤساء الفرق والمجموعة النيابية آليةً مراقبةٍ حضور السيدات والسادة النواب في الجلسات، ورَتَّبْنَا التدابير الضرورية عن كل إخلال بهذا الواجب، إعمالاً لمقتضيات النظام الداخلي. إنها رسائل في اتجاهات متعددة إلى المجتمع ومفادُه الحرصُ على أداء الواجب وعلى ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإلى الذات المؤسساتية ومفادُها بأن ثمة تصميماً جماعياً مشتركاً على أن لا تسامح مع هُدْر الزمن البرلماني وبأي إخلال بالواجب.

وفي إطار الحرص على تأطير أشغالنا ومأسستها، حَرَصْنَا على هيكلية ثلاث مجموعات مَوْضُوعَاتِيَّة متعلقة بالقضية الوطنية، وإفريقيا، وفلسطين على أن تتم هيكلية المجموعة الرابعة المتبقية والمهتمة بالقانون الدولي الإنساني خلال الأسابيع القادمة. ولا تخفى أهمية هذه المجموعات في تَتَبُّع القضايا التي تُعنى بها وتوفير المعلومات والترافع بشأنها.

وإعمالاً للمقتضيات الدستورية بشأن علاقات البرلمان مع باقي المؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة، استمع المجلس وناقش بالخصوص، وبانتظام تقارير المجلس الأعلى للحسابات. وقد أثمرت مناقشة هذه التقارير عدداً من التوصيات والاقتراحات من جانب أعضاء المجلس تتوخى إعمال الحكامة في السياسات العمومية وفي وظائف وتدابير المؤسسات العمومية.

وفي إطار مواصلة ترصيد هذه التوصيات يحرص المجلس على تتبع تنفيذها، وينبغي أن تكون موضوع رقابة تالية من جانب



من منجز تشريعي يعزز التراكم الإيجابي في عهدكم، على مستوى إثراء الترسانة التشريعية للمملكة، لنجدد حرصنا الأكيد على تمثل توجيهاتكم السديدة، والإسترشاد بالأفق المنفتح على قيم الديمقراطية والمأسسة والتحديث، وكذا بمواصلة مهام مؤسستنا على مستوى التشريع، ومراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية، إنسجاماً مع روح الدستور وطبقاً لمقتضيات النظام الداخلي لهذا المجلس.

وفي مجال العمل الدبلوماسي البرلماني الذي توصون جلالتكم بأهميته وأولوياته، كان لمجلس النواب حضور متميز في المنتديات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية من خلال أداء شعبه ومجموعات الصداقة والأخوة المشتركة مع البرلمانات الشقيقة والصديقة، دفاعاً عن قضية وحدتنا الترابية، وصوناً للمصالح العليا لبلادنا وشعبنا.

وهكذا وصلت وفودنا النيابية إلى عدد وافر من أقطار القارة الأمريكية الشمالية والجنوبية والوسطى، وإلى جنوب شرق آسيا، ومعظم بلدان قارتنا الأفريقية، مقتفين أثر خطواتكم الوثابة، منذ قررتم يا مولاي، عودة مظفرة لبلادنا إلى الفضاء الإفريقي.

كما كان لمؤسستنا التشريعية حضور لافت على المستوى الأوروبي خصوصاً شرق أوروبا ومنطقة البلقان، فضلاً عن الحضور في الساحة العربية والإسلامية خدمة لقضايا أمتنا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية العادلة وضمنها قضية مدينة القدس الشريفة بمركزها ومقدساتها ووضعها الإعتباري كعاصمة للدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة.

كافة أعضاء المجلس وأجهزته، نساء ورجالا، إذ إن مساهمة الجميع وروح التعاون التي طبعت أشغالنا هي ما يسر إنجاز هذه الحصيلة المتميزة التي نعتبرها حصيلة الجميع، وهي للوطن أولاً وأخيراً.

وأشكر أيضاً جميع المصالح الساهرة على أمن المؤسسة، كما أشكر ممثلي وسائل الإعلام الذين تناولوا الشأن البرلماني كل من زاوية نظره، والشكر بالطبع موصول لموظفات وموظفي المجلس على تعبئتهم المتواصلة من أجل مواكبة أعمالنا، شكراً على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مازال السيدات والسادة النواب، قراءة البرقية المرفوعة لجلالة الملك، السيدة الأمينة، السيدات والسادة النواب، تفضلي.

البرقية المرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد

السادس

السيدة أسماء اغلالو أمينة المجلس:

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

مولاي صاحب الجلالة والمهابة،

يتشرف رئيس مجلس النواب، والمجلس يحتتم أشغال دورته الأولى من السنة التشريعية الحالية، أن يعبر باسم كافة أعضاء المجلس، لصاحب الجلالة، عن أصدق آيات الولاء، والتعلق والتقدير والإمتنان.

وإننا في مجلس النواب، إذ نسجل باعتزاز سيرورة العمل الذي قامت به مؤسستنا التشريعية خلال هذه الدورة، وما حققتة



حفظكم الله يا مولاي، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي، الأمير مولاي الحسن، وشدد أزركم بصنوكم، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وبكافة أفراد الأسرة الملكية، إنه سميع مجيب، والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

خديم الأعتاب الشريفة

الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب

حرر بالرباط في:

7 جمادى الآخرة 1440

الموافق ل 13 فبراير 2019

السيد الرئيس:

شكرا للجميع، رفعت الجلسة.

والأمل يا مولاي، أن يرقى ما أنجزناه وما نتطلع إليه من آفاق ومشاريع عمل تخص تطوير أداء هذه المؤسسة التشريعية، وحضورها إلى مستوى توقعاتكم السامية، ورهاناتكم النبيلة على مردودية المؤسسات الوطنية وإشعاعها وتقوية التراكم وتحقيق النتائج المثمرة.